



مؤتمر باريس ٤ : هل نعيد الكرة؟

خاص - «المقاول اللبناني»

دعمه اقتصادياً ومالياً؛ فالواقع أن «الشروط» الوحيدة، إذا صح التعبير، كانت ضرورة خوض لبنان مخاضاً إصلاحياً حتمياً لخفض الانفاق العام وترشيده وإصلاح الإدارة العامة وإعادة هيكلتها وتطويرها وعصرنتها، وإصدار القوانين والتشريعات والمراسيم الضرورية لتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد والحد من المعوقات التي تقف في طريق قدرة لبنان على جذب الاستثمارات والتوظيفات الخارجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في كلمته أمام مؤتمر باريس ٣ (٢٠٠٢)، قال الرئيس رفيق الحريري أن حكومته سوف تستكمل «برنامج خصخصة واسع النطاق يشمل قطاعات الهاتف والكهرباء والمياه والمواصلات ترافقه عمليات تسنيد. إن من شأن ذلك أن تؤمن للدولة تدفقات مالية تبلغ ٥ مليارات دولار تُوفّر على الخزينة قرابة ٧٠٠ مليون دولار سنوياً على خدمة الدين العام.» (راجع «المقاول اللبناني» العدد ٨٢ كانون الأول ٢٠٠٢).

مناسبة إستعادة تلك الوقائع التاريخية تتصل بالتحضيرات الجارية حالياً لإنعقاد مؤتمر باريس ٤ ومؤتمرات دولية أخرى موازية بعضها لدعم المؤسسات العسكرية والأمنية والبعض الآخر لدعم لبنان في مواجهة ملف النازحين الذي يشكل ضغطاً على الاقتصاد والبنية التحتية اللبنانية.

وكان الزمن يكررنفسه ولو بصوره مختلفه، لاسيما لناحية قدرة لبنان على ولوج باب الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي يمكن من خلالها إعادة بناء ثقة المجتمع الدولي بجدية الالتزام اللبناني بتحقيق تحول فعلي في المقاربات الاقتصادية وضبط الهدر والفساد والحد من المحسوبيات والزبائنية، ومن خلال السعي الحثيث لبناء مقاربات إقتصادية منغزلة عن الاعتبارات السياسية ومركزة إلى المعايير العلمية والتقنية والمهنية والهندسية والاعمارية.

في أواسط التسعينات، انتشر بكثافة مصطلح «الحريرية» عاكساً آنذاك جهود رئيس الوزراء الراحل الشهيد رفيق الحريري لإعادة إعمار لبنان والنهوض به بعد نكبة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) التي دمرت بناه التحتية ومرافقه العامة ومدنه وقراه.

ونشبت في معظم الاحيان سجلات سياسية حادة على خلفية المشروع الاعماري الضخم الذي أطلقه الحريري، فتارةً اتهم أنه يراهن على عملية السلام في الشرق الاوسط التي انطلقت في العاصمة الاسبانية مدريد سنة ١٩٩١، وطوراً قيل أنه يحمل لبنان أكثر من قدرته مما سيغرقه في ديون مالية كبيرة.

وغالباً ما كانت الخلفيات السياسية تقف خلف الانتقادات الاقتصادية والاعمارية من دون البناء على معطيات هندسية أو علمية أو تقنية فعلية، باستثناء بعض الآراء التي صدرت عن عدد قليل من الخبراء والتي لم تترك أثراً كبيراً في مسار العملية الاعمارية ككل.

مهما يكن من أمر، فإن العملية الاعمارية وإعادة النهوض إنطلقت بقوة آنذاك وكانت ثمة ضرورات قصوى فرضتها مرحلة الحرب الاهلية القاسية والتي دمرت البنى التحتية والمرافق العامة والمؤسسات والاقتصاد اللبناني عموماً.

إلا أن الجهود الحكومية لم تقتصر في تلك الحقبة على هذا المسار، بل واكبتها خطوات لإعادة الثقة بلبنان وقدراته المالية وعزمه على النهوض، فعقدت مؤتمرات دولية متتالية لدعم الاقتصاد وكان مؤتمر باريس ١ ثم باريس ٢ وفي مرحلة لاحقة باريس ٣.

وبعيداً عن السجال السياسي الذي إندلج قبل وأثناء وبعيد إنعقاد كل مؤتمر، والذي إنطلق من عناوين تتصل بفرض شروط سياسية على لبنان بغية



• لبنان يحمل مشاريع استثمارية بـ ١٦ مليار دولار إلى باريس ٤.

الحلو: باريس ٤ فرصة تاريخية

اعتبر رئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية عضو الهيئات الاقتصادية اللبنانية المهندس مارون الحلو أن «لبنان اليوم مع انعقاد مؤتمر باريس ٤ في آذار المقبل، أمام فرصة تاريخية لتحقيق التعاافي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والعودة الى حلبة التنافس بين الدول الاقليمية».

أضاف الحلو: «ان ما يسعى اليه لبنان من خلال هذا المؤتمر هو توفير تمويل ميسر وطويل الأجل بقيمة ١٦ مليار دولار لتطوير البنى التحتية للدولة اللبنانية على اختلافها ما سيضع لبنان في مصاف الدول المتقدمة ويزيد كثيراً من قدرة اقتصاده التنافسية».

وتابع: «البلد لن ينتظر حتى الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع التي تتطلب وقتاً يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات، ليبدأ بالاستفادة، لانه مجرد البدء بالتنفيذ والإنفاق بين ١,٥ مليار دولار وملياري دولار سنوياً في مشاريع البنى التحتية، فإن ذلك سينعكس مباشرة زيادة في النمو الاقتصادي يقدر بين ١ في المئة و ٥ في المئة، إضافة الى خلق آلاف فرص العمل».

ومن أبرز الإصلاحات التي طالبت بها مؤتمرات باريس السابقة تشير الى التالي:

- ضرورة تخفيف العجز في قطاع الكهرباء الذي يقدر ١,٥ مليار دولار وتصحيح وضعه المالي.
- انشاء الهيئة الناظمة للكهرباء.
- إعطاء دور للقطاع الخاص بانتاج الكهرباء من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضبط الهدر والفساد وتحسين الجباية واعتماد الشفافية في إداء الإدارات.

— تطوير وتحسين خدمات البنية التحتية التي تراجعت بشكل كبير بسبب النزوح السوري...

إن عدم تحقيق هذه الطلبات المتكررة، خلقت لدى البعض تخوفاً من عدم بلوغ المؤتمر الأهداف المرجوة منه إقتصادياً ومالياً رغم الدعم السياسي المتوفر أوروبا وأميركياً والتأييد العربي. في اي حال يبقى التحدي كبيراً أمام اللبنانيين، الذين يأملون أن تترجم المساعدات المطلوبة واقعاً ملموساً وليس كلاماً إعلامياً، لأن الفرص المماثلة لا تتكرر دوماً فيما الظروف السياسية الدولية عرضة للتقلب والتغير تبعاً للمصالح والعلاقات المتبادلة.